



ضوء لخب

نصف شهرية مستقلة تصدر عن مركز سويداء خبر
المكتب الاعلامي في السويداء والمنطقة الجنوبية

العدد (3) 1 تموز 2013

3 مزيد من شهداء
التعذيب في
السويداء

ملف العدد: الإعلام
السوري البديل (1)

8 الحيز العام خارج
السلطة.. عن الإعلام
البديل

5 تحقيق: صحافة جديدة
تشق طريقها نحو
الاحتراف

11 حقوق اللاجئين وفق
الاتفاقيات الدولية

صورة الغلاف: أماكن الثورة السورية

لسنا منبراً لأحد.. لسنا ملكاً لأحد.. نسعى لكي نكون أحد أصوات العقل والتوازن في سوريا الجديدة

www.dawdaa.com

dawdaa.syria@gmail.com

<https://www.facebook.com/dawdaanewspaper>

الافتتاحية القتل تحت التعذيب

التعذيب في سجون النظام السوري، وليس آخرهم لورنس رعد ابن السويداء الذي قضى تحت التعذيب في أقبية فرع الأمن العسكري بدمشق، وحسين عزام الذي قتل تحت التعذيب في الفرع نفسه أيضاً.

إن من يقتل أبناءنا تحت التعذيب هو عدونا، أسأل فقط عن كم الضرب والأذى والألم والأدوات والاختراعات و«الإبداعات» والفنون التي تطبق على معتقل مقيد ومنهك إعياء، حتى يصل إلى الموت تحت التعذيب.

لقد رأينا آثار سلخ الجلد ومثاقب الكهرباء وفقى العيون وتقطيع الأوصال وتكسير الجماجم، لشهداء التعذيب من السوريين الأحرار في معتقلات النظام، ومن يرضى لابنه أو أخيه وصديقه أو جاره، بل لحيوانه الأليف أن يعاني كل ذلك الألم، ثم يموت تحت التعذيب، بأيدي قتلة سفاحين مرضى، ويرضى بهم حكماً عليه، فليبق صامتاً، وليبق غارقاً في ذله حتى الأذنين، لكن يبدو أن صوت سوريا العالي يؤكد أن أحرارها لن يقبلوا ذلاً بعد اليوم.

التعذيب، بأكثر الطرق والأساليب وحشية.

وها هي نافي بيلاي المفوضة العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة تخرج علينا بطلب خجول للإفراج عن معتقل وحيد وإن كان يحوز احترام وحب كل السوريين تحت وطأة وضعه الصحي، وكأن أكثر من مئتي ألف معتقل لدى نظام الأسد يعيشون وضعاً جيداً، وقد تسرب أن المحامي والناشط الحقوقي خليل معتوق، المعتقل منذ تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، يعاني من تعطل بنسبة 60 في المئة في عمل رنتيه وبحاجة إلى المتابعة الصحية المستمرة، مما اضطر نافي بيلاي مناشدة من يعنيه الأمر في المجتمع الدولي للتدخل الفوري لدى السلطات السورية من أجل الإفراج عنه فوراً.

والمضحك المبكي، أن بيلاي حملت السلطات الأمنية والسياسية السورية مسؤولية أي أذى يلحق بصحة المحامي معتوق!!

هناك من لم يعد يرى فائدة ترحي، من إحصاء وتوثيق عدد وأسماء من استشهدوا تحت

تثير استنكارات ومطالبات منظمات حقوق الإنسان للنظام السوري، بالإفراج عن المعتقلين، من سجناء الرأي، والمدافعين عن حقوق الإنسان، حالة من الإحساس بالاستخفاف والعبث، فلا تزال هذه المطالبات، رغم وجاهتها وارتكازها إلى أسس حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة، لم تقترن باليات ضغط واضحة ومحددة، لإجبار النظام السوري وأجهزته الأمنية على الرضوخ لها، في ظل حالة الشلل التي تعانيها هيئات ومنظمات الأمم المتحدة المعنية، وعلى رأسها مجلس الأمن الدولي الذي بات انقسام «كباره»، وتنازع مصالحهم وبالأعلى الشعب السوري، وخطراً محدقاً على الأمن والسلم الدوليين، مخالفاً بذلك المهمة التي أنشئ لأجلها.

وثقت منظمات حقوق الإنسان الرسمية الدولية، والأهلية، حتى الآن، أسماء عشرات آلاف المعتقلين في أقبية الفروع الأمنية والسجون ومراكز الاعتقال الأخرى التابعة لنظام الأسد، فضلاً عن آلاف الأشخاص في عداد المفقودين، كما وثقت استشهاد الآلاف ممن قضاوا تحت

رأي

قرية «أستيركس» في سوريا



نشرها وتعيمها جاهداً في ذلك لإقناع شعبه والعالم أن لا بديل مقبول عنه إلا هو ذاته.

مرة أخرى، في كفرنبل ذاتها، يبرهن السوريون أن بلادهم، رغم آلامها الفادحة، تبحث عن

ربيع سوري أيضاً، على الأقل طالما بقيت تلك القرية الجميلة، في تلك النواحي التي طالما اتهمت بالجهل والتخلف، قرية عصاة لا يقبلون الخضوع ولا يخافون الكلام بعد الآن.

***مغامرات أستيركس بالفرنسية: Astérix أو Astérix le Gaulois سلسلة من الكتب المصورة الفرنسية للكاتب رينيه غوسيني ورسومات ألبرت أديرزو (ظهرت السلسلة للمرة الأولى باللغة الفرنسية في 1959).**

تنتبع السلسلة مآثر قرية من بلاد الغال تقاوم الاحتلال الروماني، من خلال مشروب سحري، أعده الكاهن، ويعطي قوة خارقة لمن يأخذه.

■ شمسي سركيس

ضوضاء فريق الترجمة من الفرنسية - ربيع صالح

الكتائب والتشكيلات المقاتلة، بعضها كتائب إسلامية متشددة تجتهد منذ الآن لتفرض على الأهالي حياة يحكمها تأويل بربري للشريعة، أما الهيئات الإسلامية المتكاثرة فيبدو أنها تطبق عقوبات جسدية على نحو عشوائي.

وهناك أيضاً، لا تزال تلك القرية الصغيرة، تقاوم ضد كل سلطة، القرية التي تحمل اسم «كفرنبل» وقد تخصصت في صناعة الشعارات الساخرة، اللامحة حاملة روح الثورة السورية وصورتها، منذ أن انتفضت ضد نظام الطغيان والوراثة، شعارات يحملها المتظاهرون بفخر في وجه كل من تغويه السلطة، ويستنهويه التسلط.

هنا، نقترح عليكم «الأفيش» المؤرخ في 20 أيار الماضي الذي حملته سكان قريتنا تلك، تقول الصورة «إعدامات في الرقة... جلد في سراقب... من منكم سلطة حكم هذا الشعب؟!!!»

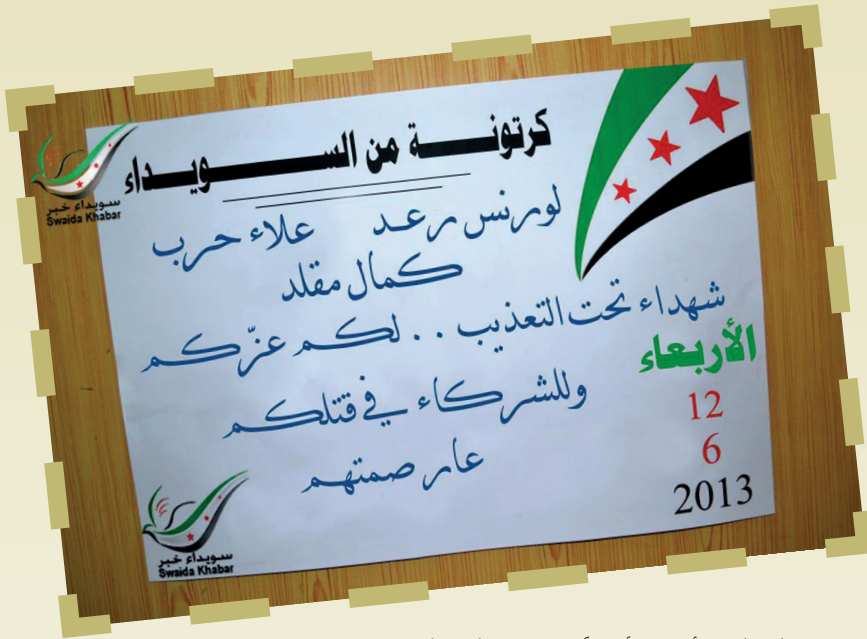
يكتب أهل كفرنبل كرد فعل على الفيديوهات العنيفة التي انتشرت مؤخراً لإعدامات وعقوبات تنزل بمواطنين في محاكمات عجولة وغير شرعية، تبثها على الخصوص المواقع الجهادية وتحتفي بها، بالقدر ذاته بالطبع الذي يحرص النظام السوري ومؤيديه على

سرعان ما تحول الربيع العربي في سوريا، بفعل العنف الوحشي لنظامها، إلى كابوس يومي يعيشه السوريون، ومع ذلك يبدو أن هناك قرية أيضاً في تلك الأثناء، قرية صغيرة يسكنها عصاة لا يقبلون الخضوع، ليسوا «غالبيين» هناك كما هو حالهم في سلسلة الرسوم الشهيرة «أستيركس وأوبيلكس»، لكنهم سوريون يقطنون شمال البلاد، في الريف البعيد لمدينة إدلب.



في ربيع العام 2011، كان سكان الشمال السوري ينطلقون في مظاهرات تعبر عن عطشهم للحرية، يملؤون الشوارع ويغنون في الطرقات والساحات، أما اليوم فإن هدير طائرات الميغ، وصبب الأسلحة الصاروخية الثقيلة هو ما يوقع الحياة اليومية لسكان أرياف الشمال المنتفضة.

وفي المناطق التي تحررت من رقة النظام العسكري المتمركز في دمشق، تكاثرت



مزيد من الشهداء تحت التعذيب في السويداء

أيضاً ما تسبب في وفاته.

(لورنس رعد) هو الشهيد الثالث من أبناء السويداء تحت التعذيب، إذ قضى كل من علاء العفيف حرب تحت التعذيب في 15 تموز 2012 بعد اعتقاله على أحد حواجز طريق القريا في أعقاب مظاهرة تشييع الشهيد صفوان شقير، كذلك استشهد كمال مقلد تحت التعذيب في 24 نيسان 2013 بعد اعتقاله من منزله في 27 شباط 2013 دون تهمة، وكان ذووه استلموا تقرير وفاة يقول أن تاريخ الوفاة 24 آذار 2013، أي قبل شهر من الاتصال بأقربائه لإبلاغهم بنبا وفاته وانتشار الخبر، ولم يسلم جثمانه إلى ذويه إلا بعد شهر.

كما استشهد الشاب حسين شمس الدين عزام تحت التعذيب في فرع الأمن العسكري بجرمانا 30 حزيران 2013، وهو من أبناء قرية عريقة في السويداء، ليرتفع عدد شهداء السويداء من المدنيين إلى 47.

في حين يتهدد الموت تحت التعذيب الشاب (لؤي أبو ترابة)، الذي اعتقله فرع الأمن العسكري منذ 17 كانون الثاني 2013، وأحيل إلى محكمة الإرهاب، (لؤي) في سجن عدرا اليوم ويتعرض للتعذيب حيث ثقب جسده بمثقب وأكد ناشطون أن حالته الصحية متدهورة وحياته في خطر.

يذكر أن أشهر نيسان، أيار وحزيران من هذا العام شهدت حملة اعتقالات واسعة شنتها قوات الأمن العسكري، واستهدفت ناشطين من القريا بشكل خاص وآخرين من ناشطي السويداء، حيث اعتقل شفيق شقير، ياسر عواد، سيطان أبو صعب، لؤي أبو صعب، إيهاب أبو صعب، لورنس أبو صعب، سوار أبو صعب، ربيع مراد، حسام زيتونة، خالد سلوم، رائد صادق، عمر الجباعي، رمزي حمدان، مهند الحكيم، وضاح عزام، كما اعتقل المهندس أكثم أبو الحسن من قبل الفرع 235 (فرع فلسطين) عند الحدود السورية اللبنانية أثناء توجهه إلى لبنان.

في حين أفرج عن كل من ربيع مراد وحسام زيتونة، كما أفرج عن الناشط خالد كمال سلوم 25 حزيران 2013 بعد أن وافق قاضي محكمة الإرهاب بدمشق على إخلاء سبيله مقابل كفالة مالية 1000 ليرة سورية، وأطلق سراحه بعد ثلاثة أيام من صدور الحكم.

قتل الشاب (لورنس كمال رعد 31 عاماً) من أبناء القريا في فرع الأمن العسكري في السويداء 11 حزيران 2013 بعد تعرضه للتعذيب، وكان لورنس اعتقل مع أخيه (لؤي) بعد مدهمة منزلهما في القريا من قبل عناصر الأمن العسكري 20 أيار الفائت.

تضاربت الأنباء حول مكان استشهاد (لورنس)، إذ أكدت مصادر للناشطين أن جثمانه موجود في المشفى 601 العسكري في المزة بدمشق، في حين اتهم ناشطون عناصر فرع الأمن العسكري في السويداء بتصفيته ونقل جثمانه إلى دمشق، حيث أشيع أنه قضى في فرع الأمن العسكري بدمشق، في محاولة للتكتم على ملابسات الحادثة وتخفيف الاحتقان ورد الفعل بين أبناء السويداء.

وكشف المركز الإعلامي لمحافظة السويداء حصوله على وثيقة من أحد عناصر الأمن العسكري بالسويداء، وهي عبارة عن جزء من مراسلات بين رئيس الفرع في السويداء والإدارة العامة بدمشق، وفيها إجراءات «لتفادي احتقان أهالي السويداء»، وتتضمن الإجراءات: «نشر شائعات نقول أن (لورنس رعد) اعتقل بنهمة الإرهاب والتعامل مع المسلحين في درعا، وأنه اعترف بالتخطيط لتفجيرات في السويداء بالتعاون مع البدو، وحيارته أسلحة إسرائيلية، مع التأكيد أن الشاب لم يمت تحت التعذيب وإنما نتيجة جلطة دماغية، إضافة لتشويه صورته من خلال نشر شائعات تتهمه بأنه جاهل غير متعلم وكان يتحرك بهدف جمع الأموال، وأخيراً الضغط على أهله للسكوت عن الحادثة ودفنه بصمت دون تشييع وذلك بتهديدهم بالحاق الأذى بأخيه».

وفور انتشار خبر استشهاد (لورنس رعد) عززت قوات الأمن تواجدوا في القريا، وشهدت ليلة 12 حزيران انتشاراً أمنياً كثيفاً على مداخل البلدة وفي طرقاتها الرئيسية، كما شهدت محافظة السويداء كاملة انقطاع التيار الكهربائي بشكل متقطع ولمدة متفاوتة من منطقة إلى أخرى مع انقطاع تام لخدمة الإنترنت (ADSL)، في حين بقيت الإنترنت فعالة باستخدام خطوط 3G والهواتف المحمولة، ولم يعرف السبب وراء هذا الانقطاع حتى اللحظة.

وأفرج عن (لؤي رعد) شقيق الشهيد 24 حزيران 2013، حيث أكد أن أخاه قضى نتيجة نرف في أعلى فخذة ناتج عن التعذيب، وأن جراحه تركت دون علاج فتورمت ساقه وأصيب بجلطة في الفخذ لم تعالج

معارك عنيفة وقصف على قرى وادي اليرموك والجيش الحر يسيطر على إنخل ودرعا البلد



فيما نفذ لواء أحرار الشام ولواء الحرمين عملية مشتركة لاقتحام وتحريب حاجز البنايات في درعا البلد، وتمكنوا من تحريره في 27 حزيران 2013، وتأتي أهمية تحرير هذا الحاجز من كونه أحد آخر معاقل النظام في درعا البلد.

ومع اشتداد المعارك على مختلف جبهات درعا، أعلنت الحكومة الأمريكية نيتها دعم المعارضة السورية بالسلاح، وقال المستشار الرئاسي (بن رودس) أن المساعدات العسكرية ستكون: «مختلفة في الوزن والعتاد عن السابق»، وأكد أن القرار جاء نتيجة: «أدلة قاطعة» حصلت عليها الولايات المتحدة حول استخدام نظام الأسد أسلحة كيميائية ضد معارضيه ومنها غاز الأعصاب (سارين).

ولم يؤكد المسؤول الأمريكي خيار بلاده تسليح المعارضة، بل أوضح أن الرئيس الأمريكي سيتشاور مع الكونغرس حول الأمر في الأسابيع القادمة.

في حين أوردت صحيفة (نيويورك تايمز) تصريحات لمسؤولين أمريكيين، تفيد أن قرار التسليح جاء للرد على مكاسب النظام في القصور وتدخل إيران و«حزب الله» بقوة في سوريا، الأمر الذي أكده سياسيون ومحللون عرب وأجانب، ومنهم وزير الخارجية الفرنسي (لوران فابيوس) الذي قال: «لا بد من إعادة التوازن بين قوات النظام والجيش الحر»، واعتبر أنه دون هذا التوازن لن يكون هناك مؤتمر سلام في جنيف.

تتعرض قرى إنخل، جاسم، كفر شمس وطفس في وادي اليرموك لقصف عنيف بالطيران الحربي وقذائف المدفعية وراجمات الصواريخ، فيما تتواصل معارك عاصفة حوران التي يشنها الجيش الحر لتحرير القرى الخاضعة لسيطرة النظام وحواجزه في درعا البلد والمحطة وريف درعا.

يتركز القصف على إنخل في محاولة لاقتحامها بعد سيطرة الجيش الحر عليها منذ 9 حزيران 2013، خاصة من الجهة الشرقية للمدينة، وقصف طيران النظام المخبر الرئيسي الذي يمد المدينة بحاجتها من الخبز، كما تسبب الحصار بنقص حاد في المواد الغذائية الرئيسية كالطحين وحبوب الأطفال، إضافة لحرق المحاصيل الزراعية القريبة من المدينة بهدف تجويع الأهالي، الذين يعانون ظروفاً معيشية صعبة في ظل انقطاع تام للكهرباء يضاعف معاناتهم اليومية.

وذكر المكتب الإعلامي الموحد في درعا أن النازحين من مدينة إنخل يعانون ظروفاً معيشية لا تقل قسوة عن باقي فيها، حيث يواجهون ارتفاعاً في أجور المنازل في المناطق التي نزحوا إليها ولا يصلهم من المساعدات ما يكفي لسد احتياجاتهم الأساسية.

في غضون ذلك تصدى لواء جيدور حوران ولواء أبابيل حوران لزلزل عسكري كان متجهاً إلى جاسم في (12 حزيران 2013)، فأجبروه على التراجع وفجروا دبابة من نوع T72، كما أخلى النظام حاجز القطاعة بجاسم بعد خمسة أيام من الحصار، نتيجة قصفه بقذائف الهاون ومضادات الدروع من قبل الجيش الحر، ولم يبق في موقع الحاجز سوى عربة BMB معطوبة.

كما استهدف لواء توحيد الجنوب وكتائب درع أسود السنة كتيبة الهجانة المحاذية لمركز جمارك درعا البلد القديم والمخفر الحدودي 43 بمضادات الطيران وألحقت بهما أضراراً كبيرة.

ضوءاء تشارك في مؤتمر شبكة المحررين العالمية الثاني في باريس

أخرى كتدريب المراسلين المواطنين وإنتاج التقارير التلفزيونية والحملات الإعلامية. يذكر أن المؤتمر القادم لجمعية محرري الأخبار العالمية سيعقد في مدينة برشلونة الإسبانية في حزيران 2014، لمناقشة آخر التطورات في عالم الإعلام والأساليب التحريرية وإدارة غرف الأخبار.



خاص ضوءاء/مؤتمر شبكة محرري الأخبار العالمية

وأجاب المشاركون في المؤتمر عن أسئلة الحضور، التي تركز معظمها حول صعود تيارات متشددة في الثورة السورية وتأثير ذلك على حرية الصحافة، بأن الإعلام في الغرب يركز على التيارات المتشددة وأخبار العنف والقتال، مغفلاً جانباً هاماً من الثورة وهو نشاط المجتمع المدني المستمر رغم العنف، وهذا التركيز على ظاهرة لا تمثل الحراك كاملاً يسيء إلى النشاطات المدنية ويتركها خارج دائرة الضوء، إذ تتطلب الموضوعية التي تطالب بها وسائل الإعلام الغربية، أن تغطي كل أشكال الحراك الثوري وخصوصاً الجانب السلمي منه.

في حين تحدث ممثلو جمعية دعم الإعلام الحر (ASML) عن تجربة الجمعية بالعمل مع صحف ومجلات سورية جديدة، وعن المشاريع الإعلامية التي تقدم لها الجمعية الدعم، ومن أهمها مشروع إنشاء محطات راديو تبث على موجات الFM في 60% من المناطق السورية المأهولة، إضافة إلى مشاريع

استضافت بلدية مدينة باريس المؤتمر السنوي الثاني لشبكة المحررين العالمية (GEN)، الذي يشارك فيه رؤساء تحرير ومحررون من أهم 500 وسيلة إعلام في العالم، من 19 إلى 21 حزيران 2013.

وخصص المؤتمر الثاني جلسة للحديث عن مستقبل الإعلام الحر في سوريا تحت عنوان: «ماذا يخبر المستقبل للإعلام الحر في سوريا»، ولمشاركة سورية في المؤتمر تم اختيار جريدة ضوءاء ومنظمة (ASML/جمعية دعم الإعلام الحر).

في مشاركتها في المؤتمر استعرضت ضوءاء تجربة الصحافة السورية الجديدة والإعلام البديل، فتحدثت عن الصحف السورية الجديدة والصعوبات التي تواجهها في عملها، وكيف يمكن لها أن تستمر في ظل الظروف المعقدة والحرب المشتعلة في معظم مناطق البلاد، وسعي الإعلام البديل في سوريا ليصبح إعلاماً مهنيًا يعكس الوقائع وفق معايير صحفية عالية.

صحافة جديدة تشق طريقها نحو المهنية والاحتراف



ضرورة اعتماد السوريين على طاقاتهم الحية، إضافة إلى الأخطار المحدقة بالثورة من خارجها ومن داخلها أيضاً، فكان لا بد من خطاب عقلائي مدني، يتوجه للسوريين في الداخل والخارج، يصل الناس العاديين المقهورين كما يصل النشطاء والفاعلين، وحتى كتائب الجيش الحر، فيحاورهم ويحاول التعبير عن تطلعاتهم».

وكذلك الأمر بالنسبة إلى شبكة شام الإخبارية، التي تأخر صدور جريدة مطبوعة عنها حتى نهاية 2012، فكان عملها يركز على الإعلام المرئي والتقارير التلفزيونية، إلى أن قررت الشبكة أخيراً أن تصدر جريدة في المناطق المحررة، وصدرت جريدة شام منذ شباط 2013 بشكل أسبوعي، قبل أن تضطر للتوقف نتيجة مشكلات مادية، ويقول رئيس تحريرها: «كانت الخطة تقضي إحضار مطبعة محترفة والتحول إلى جريدة يومية خلال فترة قصيرة، كما اعتمدنا على صحفيين محترفين لإنشاء شبكة من الناشطين الصحفيين المحترفين».

يختلف الأمر قليلاً بالنسبة إلى مجلة (الغريبال) من كفرنبل في إدلب، حيث لم تكن التجربة الصحفية الأولى في المدينة، بل سبقتها تجارب كصحيفة (المنطرة) التي كان يصدرها شباب من الناشطين منذ بداية الحراك، وظل عملها محصوراً في تغطية الحراك الثوري، فكان هدف (الغريبال) كما يقول رئيس تحريرها: «أردنا أن ننشئ مجلة ذات طابع مدني ناقد أكثر، يشكل الصوت أو الرأي الآخر دائماً، نسعى إلى إعلام مدني مستقل عن كل التيارات والسلطات».

«تواجه صحف الإعلام البديل معوقات في الاستمرار والانتظام»

وفي ظل طموحات كبيرة وأرض صعبة حافلة بالأخطار والمتاعب، تواجه الصحف معوقات كثيرة في العمل والحفاظ على الاستمرارية والانتظام في الصدور، تبدأ بتأمين الحبر والورق ولا تنتهي بخطر فقدان أحد أعضاء فريق العمل، وتتنوع بينهما

معظمهم أن ظهور صحفهم جاء تلبية لحاجة ملء الفراغ الإعلامي بعد أن فقدت وسائل إعلام النظام كل مصداقية في أعين غالبية السوريين، ووظفت كأداة في حربه ضد الشعب السوري، إضافة إلى كونها نتيجة طبيعية للنشاط الثوري الذي يمارسونه ويتطلب مواكبة وتغطية إعلامية.

يقول رئيس تحرير جريدة (عنب بلدي) التي تصدر في مدينة دارياء: «قبل صدور الجريدة بأشهر كنا ننفذ الحملات الإعلامية التي تتطلب منشورات ومطبوعات، ثم جاءت فكرة الجريدة كتطور طبيعي لهذا العمل، فأسس الجريدة عدد من الناشطين معظمهم يحملون شهادات من اختصاصات متنوعة، لكن ليس بينهم صحفيون محترفون، إلا أنهم طوروا عملهم وبدؤوا يتجهون نحو مزيد من المهنية، ويمكن أن نلمس هذا الأمر من عدد إلى آخر، حيث أصبح للجريدة اليوم دورها وأثرها الطيب عند الناس».

في حين كان لصحيفة (المسار الحر) الصادرة في مدينة منبج بريف حلب دوافع أخرى، حيث يقول رئيس تحريرها: «قبل تحرير المدينة كانت فكرة تأسيس صحيفة ضرورية لتحريك الشارع الثوري، مقابل آلة إعلام النظام، لكننا لم نتمكن من نقل فكرتنا إلى حيز التنفيذ قبل تحرير منبج، نتيجة صعوبة العمل في ظل الحركة الكثيفة لقوات أمن النظام، وبعد التحرير انطلقنا بالعدد الأول في محاولة لملء الفراغ الفكري والثقافي والإعلامي».

أما لجان التنسيق المحلية فلم تصدر جريدتها إلا بعد انقضاء العام الأول من عمر الثورة، بعد أن كان الحراك السلمي يستغرق كل الوقت من تنظيم المظاهرات إلى كتابة اللافتات وغيرها، ثم صعد النظام عنفه أكثر فأكثر في مواجهة المدنيين العزل، فكان لا بد من توجيه الرسائل إلى ضمير العالم الغافل عن مجازر النظام؛ على حد تعبير رئيسة تحرير جريدة (طلعنا ع الحرة) التي تصدرها لجان التنسيق، والتي تابعت حديثها: «طول أمد الثورة وعسكرتها وتخلي العالم عن الشعب السوري الذي يذبح، عمق

بارقة أمل على طريق بناء سوريا التعددية الديمقراطية

احتل النظام السوري منذ اليوم الأول لانطلاق هتافات الحرية فضاء الإعلام في سوريا، وحرّم الثوار من إيصال صوتهم إلى العالم، وزاد على ذلك بأن منع دخول مراسلي وسائل الإعلام العالمية، فإرضاً على الثورة تعتيماً خانقاً.

ولأن ناشطي الثورة السورية أدركوا منذ اللحظة الأولى أهمية الإعلام في نقل رسالتهم إلى العالم وفضح ممارسات النظام، وتعلموا كثيراً من دروس الماضي، حين أغرقت حماه عام 1982 في ظلام التعتيم، أنشؤوا هذه المرة لأنفسهم وسائل إعلام مستقلة عن النظام وبديلة لوسائله، تعبر عن رؤيتهم وتنقل الأحداث التي تدور على امتداد سوريا من وجهة النظر الأخرى التي فشل النظام هذه المرة في إسكاتها، وربما كانت أبرز مكاسب الثورة السورية اليوم على صعيد الحرية؛ التي خرجت للمطالبة بها في المقام الأول، ما تشهده من ثورة في مجال الإعلام، المقروء والمسموع والمرئي. شهد العامان الماضيان من عمر الثورة السورية ظهور أكثر من 80 مطبوعة بين جريدة ومجلة ومنشورة دورية، توقف بعضها نتيجة صعوبات العمل على الأرض في ظل تصاعد العنف ونقص الموارد، فيما استمر بعضها الآخر، وجاوز حاجز العام من الإصدار المنتظم.

لا يزال عمل معظم الصحف الناشئة مناطقياً، تغطي كل منها المنطقة التي تصدر وتوزع فيها، وتتوسع بعضها في أخبارها أو مقالاتها لتخاطب عموم السوريين، وللحديث عن تجربتها في مجال الإعلام والصحافة المطبوعة، التقت ضوضاء عدداً من القائمين على الصحف التي تصدر اليوم في سوريا في المناطق المحررة وتلك التي لا تزال تحت سيطرة النظام، حيث أجمع

بالإنترنت بينما لا يتوفر للأخريين.

باسم فريق بصمة) عن سياسة الدعم: «نتابع المشاريع الصحفية التي نتعاون معها من خلال تقديم المشورة الفنية حول التصميم والشكل البصري والنوع الصحفي والتقني، إضافة إلى تقديم معدات العمل الصحفي، وتشمل الكاميرات وأجهزة الكمبيوتر وطابعات ملونة عالية الجودة إضافة إلى الدورات التدريبية، مجلات بصمة ذات توجهات متنوعة، اشتراطاتنا عليها بسيطة، منها أننا ضد الطائفية وضد تقسيم سوريا، نحن مع مستقبل ديمقراطي لكل السوريين، وضد الدعوة لكل ما يمس هذه الثوابت، والجرائد التي نتعاون معها تحمل نفس توجهاتنا العامة رغم تنوع توجهاتها الفكرية».

وتضيف: «يمكن أن نلمس تأثير المطبوعات في الأماكن التي تطبع وتوزع فيها جرائدنا من خلال تفاعل الناس معها، حيث كانوا معتادين على سماع الصوت الواحد، أما اليوم يتيح للسوريين أن يقرؤوا انتقادات وكلاماً لم يعتادوا سماعه، كأنهم يتدربون بشكل من الأشكال على أن يسمعوا في سوريا أكثر من صوت، لكن يحتاج تبلور ونضوج هذه الحالة وقتاً أطول».

لا تقدم (ASML) دعماً مشروطاً بأي توجهات للصحف والمجلات التي تدعمها أيضاً، فتترك لها تقرير سياساتها التحريرية، في حين تتابع عملها وتطورها من خلال فريق تقييم وتطوير الإعلام، الذي يعد تقارير دورية عن عمل هذه الصحف، ويتبع في وضع تقريره معايير تغطي الجانب الفني والبصري، الجانب التحريري والصياغة، قرب الصحيفة من هموم الناس وملاستها من خلال التحقيقات والكتابة عن المشكلات التي يعيشها السوريون اليوم، وقدرة الصحيفة على الاستمرار والتحول إلى مؤسسة إعلامية ناجحة، وبناء على التقارير الدورية تضع (ASML) سياسة الدعم ومقدار التمويل، ويوضح مؤسس ومدير (ASML) شمسي سر كريس آلية تقديم الدعم: «نقرر وفق التقارير التي نتلقاها من فريق التقييم والتطوير شكل الدعم وحجمه، فندعم صحفنا بمبالغ شهرية أو بمعدات أو بدورات تدريبية حسب حاجة كل منها، كما أسسنا مركز طباعة وتوزيع (Smart Print House)، يطبع سبعة آلاف نسخة أسبوعياً كمرحلة أولى، تقسم على الجرائد ويتم توزيعها داخل سوريا، عبر شبكة موزعين تغطي أكثر من ثلاثمائة مدينة وبلدة لإيصال الجرائد إلى مناطق غير مناطق صدورها وإخراجها من محليتها، وربما يتضاعف عدد النسخ قريباً مع وصول طباعة أخرى تضاف إلى مركز الطباعة».

«المأسسة والاحتراف .. الخطوة التالية

أمام الإعلام السوري البديل»

يبدو الإعلام السوري البديل اليوم، خلية نحل ينشط العمل فيها ليل نهار، ويسعى القائمون عليها إلى بلورة تجربة ناضجة تتيح للإعلام القائم على جهود الهواة والمراسلين المواطنين الانتقال إلى طور المهنية والاحتراف، ويعكس العدد الكبير من المطبوعات توقفاً طالما عاشه السوريون على مدى أكثر من أربعين عاماً إلى حرية الفكر والتعبير، وما هم يجربونها فيتعثرون مرة وينجحون مرات، حتى بات عملهم بريق الأمل في مستقبل سوريا الديمقراطية التعددية رغم تصاعد العنف والمعارك، وتعمد الطرف السياسي والعسكري الذي تعيشه البلاد.

ومثلها جريدة (عين المدينة) التي تصدر في دير الزور وتعرض مقرها للقصف مرتين، اقتصر الأضرار على مكتب الجريدة دون أن يصاب كادرها بأذى، في حين تعرض مراسلها الذي يغطي معركة المطار العسكري في دير الزور إلى إصابة برصاصة قناص في ساقه.

تطالنا صحيفة (المسار الحر) بتجربة أخرى، تختلف في بعض جوانبها عن غيرها من الصحف، حيث تشترك في المعاناة من الأوضاع الأمنية القاسية والقصف اليومي، الذي سبب ضرراً في بناء مقر الصحيفة، ثم مشكلات الطباعة وتأمين الورق والحبر، الذي يضطرون لشراؤه بأسعار باهظة.

ويكمن الاختلاف في تجربة (المسار الحر) بتعرضها لمشكلات مع كتائب من الجيش الحر في منبج، لجأت إلى المحكمة لتسويتها، وربحت ثلاث قضايا رفعتها أمام الهيئة الشرعية ضد هذه الكتائب، في سابقة تسجل انتصاراً للإعلام لم يكن يمكن أن يتحقق في ظل النظام وقوانينه ومحاكمه، على حد تعبير رئيس تحريرها.

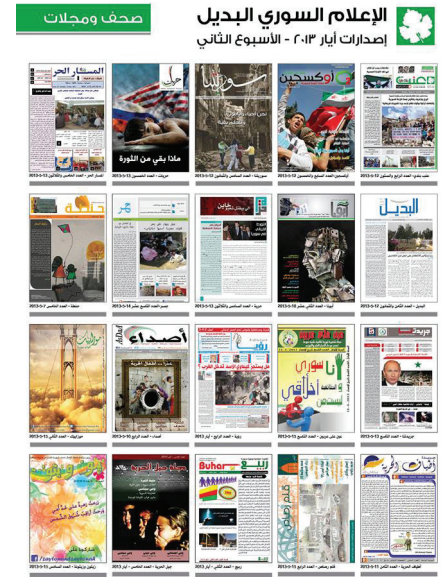
ورغم هذه العوائق تتجه معظم صحف الإعلام السوري البديل نحو المأسسة والاحتراف، وتسعى لتطوير عملها بهدف الاستمرار بعد الثورة، معتبرة أن مهامها الحقيقية تبدأ منذ سقوط النظام والدخول في مرحلة انتقالية، سيتوجب على الإعلام خلالها أن يكون الرقيب والمحاسب المستقل، بعيداً عن أي انتماءات سياسية أو حزبية، كما توجه بعضها إلى إدراج مشاريع إنسانية وإغاثية ضمن عمل مؤسساتهم الإعلامية، مقتدين بالمؤسسات الإعلامية العريقة في العالم والوطن العربي كمؤسسة الأهرام.

وعند الحديث عن الاستمرارية يبرز العائق المادي كأول حجر عثرة أمام المشاريع الإعلامية، إذ لا بد للصحف من مصدر دعم أو تمويل يضمن لها الوصول إلى مرحلة تصبح فيها قادرة على تمويل نفسها بنفسها، وهذا ما أعاق استمرار جريدة (شام) التي اضطرت للتوقف بعد إصدار العدد التاسع، نتيجة انقطاع مصدر التمويل

وعجز الجريدة عن مواصلة الطباعة والتوزيع، ويقول رئيس تحريرها عيسى سميسم: «تلقينا عروضاً للدعم من بعض الجهات التي كانت تريد فرض رؤيتها على السياسة التحريرية، لكننا فضلنا التوقف على قبول الدعم المشروط والتدخل بسياسة الجريدة وتوجهها».

تبرز اليوم مؤسستان من أهم المؤسسات التي تدعم صحف الإعلام البديل في سوريا، وهما (بصمة سوريا) و(ASML/ جمعية دعم الإعلام الحر) التي تدعم مجموعة (SMART/ فريق العمل الإعلامي الثوري السوري)، والتي تشرف بدورها على الجانب التنفيذي لنشاطات ASML، وتدعم (بصمة سوريا) و(ASML) مجموعة متنوعة من الصحف والمجلات من مختلف المناطق السورية، ومن مختلف التوجهات الفكرية، فتدعم (بصمة سوريا) ثمان صحف ومجلات معظمها تصدر في المناطق المحررة، بينما تدعم ASML سبع صحف ومجلات وتقدم خدمات الطباعة لجرائد أخرى.

تتحدث (ميديا داغستاني/ مديرة العلاقات ومتمدثة



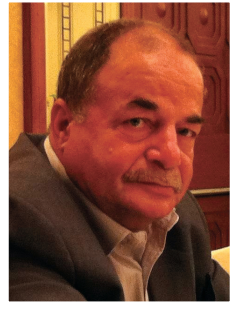
حسب المنطقة والظروف التي يتم في ظلها إنتاج كل جريدة من هذه الجرائد، وتقول ليلي الصفدي رئيسة تحرير جريدة (طلعتنا ع الحربية): «تبدو فكرة الجريدة والكتابة والقراءة، في ظل القتل والتعذيب والاعتقال واجتياح المدن وقصفها فكرة فيها شيء من الترف، لكنه تحدي أن نبقى قادرين على القيام بنشاطات مدنية في ظل هذه الأوضاع، تحدي الحياة مقابل الموت، تحدي المستقبل الديمقراطي مقابل الماضي الديكتاتوري، ومحاولاتنا هذه هي تمرين على ممارستنا للديمقراطية، وإصرارنا أن نعيش مدنيتنا وإنسانيتنا».

ويرى محمد السلوم رئيس تحرير مجلة (الغريبال)، أن ما يتعرض له فريقهم من أخطار أمنية نتيجة القصف والاشتباكات، هي نفس الأخطار التي يتعرض لها أبناء كفرنبل عامة، فالفريق كإملا متواجد داخل سوريا وفي مناطق محررة لا تزال معرضة للقصف اليومي، إلا أن الصعوبة الأولى بالنسبة لمجلة ناقدة كالغريبال، هي حالة التوجس وعدم القبول التي تواجهها مجلتهم، إذ أصبحت مصادر معلوماتهم تتعامل مع المجلة بشيء من الشك، وبينما كان نفس الأشخاص يسهبون في الإجابة على أي سؤال يطرح من قبل فريق المجلة سابقاً كأشخاص عاديين، باتوا اليوم يقتصدون ولا يقدمون المعلومة بسهولة، على اعتبار أن من يطلبها مجلة ناقدة ويخشى البعض تقديم أي معلومات على مسؤوليته لها.

وتختلف المعاناة كثيراً مع فريق (عنب بلدي)، الذي ذاق الأخطار الأمنية أكثر من غيرها، فالفريق المكون من خمسة وعشرين ناشطاً وناشطة فقد حتى اليوم ثلاثة شهداء من أهم أعضاء الفريق (محمد فريطم من مؤسسي الجريدة، محمد فارس شحادة أحد أهم المراسلين الميدانيين في داريا، وأحمد شحادة مدير تحرير الجريدة)، إضافة لاعتقال خمسة من كادرها (ناشطان وثلاث ناشطات).

يضاف لهذه الأخطار صعوبة التواصل والتنسيق بين أعضاء الكادر، نتيجة الحملة العسكرية على داريا واضطرار معظمهم لمغادرة المدينة إلى مناطق مختلفة، وربما توفر لأحدهم الكهرباء أو الاتصال

28/5/2013



مبادرة رص الصفوف

رحب الأمير شبلي زيد الأطرش بالمبادرة التي قدمها مجموعة من شباب السويداء وأسماؤها مبادرة «رص الصفوف»، ورأى أنها خطوة هامة في ظل مشاريع التقسيم وزرع بذور الفتنة بي أبناء الشعب الواحد، وتقوم المبادرة على تشكيل جبهة مدنية تمثل الراغبين بالتغيير أياً كانت انتماءاتهم الفكرية، والتأسيس لورقة عمل وطني تعبر عن الجوهر المدني التوافقي للتغيير، واقتترحت المبادرة أسماء حوالي 30 شخصية من وجوه السويداء لتأسيس الحالة التوافقية وطرحها بين الكتل السياسية التقليدية ومجموعات العمل الثوري والمرجعيات الدينية والوجوه الوطنية محل التوافق الشعبي وشريحة التكنولوجيا الذين تقع على عاتقهم أعباء إدارة المرحلة الانتقالية وفق المبادئ التالية:

- 1- سوريا وطن نهائي لجميع السوريين، ووحدة التراب السوري مقدسة.
- 2- الشعب مصدر السلطات، وهو مرجعية الخيارات الوطنية الكبرى، وهومن يقرر شرعية السلطة عبر إرادته الحرة، ضمن الأطر الديمقراطية.
- 3 - المواطنة قيمة عليا، وجميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات.
- 4 - سوريا دولة قانون، والمحاسبة مبدأ شامل لا يستثنى منه أحد.
- 5 - حرية الاعتقاد والفكر والفن والتعبير والرأي مقدسة.
- 6 - كرامة ودماء جميع السوريين مصونة لا تنتقص.
- 7 - حماية السلم الأهلي واجب على جميع السوريين.
- 8 - احترام الخصائص الثقافية لكافة مكونات الشعب السوري وأولوية وطنية.
- 9- التنمية الشاملة أولوية وطنية.
- 10 - سوريا وطن حر مدني لجميع أبنائه

وقد حصلت ضوضاء على قائمة بأسماء الشخصيات المزمع توجيه الدعوة إليهم للاجتماع في الأردن ومناقشة المبادرة، ونتحفظ على نشر الأسماء بعد أن تواصلنا مع بعضهم واتضح أنهم لم يكونوا يعلمون عن ترشيحهم للاجتماع المذكور، إضافة إلى الضبابية التي لا تزال تكتنف البيان وحساسية الموضوع بالنسبة إلى وضع السويداء اليوم.



بعد أن فشل نظام الاستبداد والفساد الأسدي في إخماد الثورة السورية، ثورة الحرية والكرامة، ورغم استنفاذه كافة إمكاناته العسكرية والأمنية والإعلامية في القتل والتفجير والاعتقال وتدمير المدن والقرى وتنفيذ المجازر الجماعية إضافة للتضليل وتزوير الحقائق الذي مارسه وشراء ذمم البعثات العربية والأممية، ورغم الدعم الهائل الذي تلقاه من موسكو وطهران في كافة الجوانب السياسية واللوجستية، والمالية والاستخباراتية، وما حظي به من صمت دولي غير مسبوق حيال جرائمه الموصوفة بحق الشعب السوري، وتفادياً لسقوط هذا النظام الآثم، أصدرت إيران أمر عمليات لحزب الله اللبناني، بالتدخل العسكري المباشر في سوريا لإنقاذ نظام الأسد المتهاووي أمام ضربات الثورة، ووضعت كافة إمكانات الجمهورية الإسلامية، لتحقيق هذا الهدف بغطاء سياسي روسي، فدخل مقاتلو الحزب بالآلاف إلى الأراضي السورية ليقتلوا ويدمروا ويخربوا تحت ذرائع وحجج لا يقبلها عقل ولا يقرها ضمير!

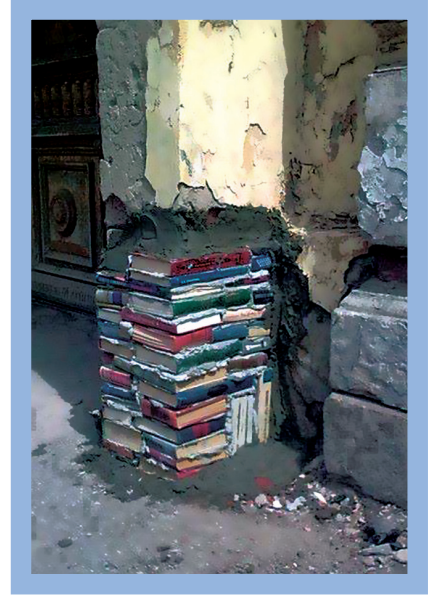
فتارة يحتجون بحماية العتبات المقدسة وطوراً بحماية ظهر المقاومة ومحاربة التكفيريين! متجاهلين حقائق التاريخ، حيث حمى السوريون تلك العتبات لأكثر من ألف وأربع مئة سنة قبل عهد آل الأسد وحزب الله والمرشد غير الرشيد، ولم تمس تلك العتبات بسوء، ثم من يصدق أن حزباً مذهبياً يقاتل بعقيدة مذهبية ضيقة يقاتل تكفيريين؟! أصيب السوريون بالصدمة جراء هذا التدخل العسكري السافر لحزب الله وسفكه دمائهم وتدمير ممتلكاتهم، وججوده بكل ما بذله

الشعب السوري للمقاومة وجمهور المقاومة، عندما اقتسم معهم رغيفه وردائه وغطائه ومشاعره، إبان حرب تموز عام 2006، عندما كان يخفي وجهه الحقيقي الشائه تحت قناع المقاومة والممانعة . والآن بات جلياً للعالم بشكل عام وللسوريين بشكل خاص أن هذا الحزب الذي احتضنوه وبذلوا من أجله الغالي والنفيس ذات يوم؛ ما هو إلا منظمة إرهابية عنصرية تعمل بأجندة إيرانية طائفية مفضوحة، لا تتوانى عن اقتتراف أي فعل إجرامي تنفيذاً لأوامر "الولي الفقيه"، وتنظر للشعب السوري وحقوقه المشروعة نظرة عدوانية وعنصرية . إن تجمع القوى الوطنية بالسويداء الذي أدان الانتهاكات الصهيونية غير المبررة للسيادة السورية في شهر نيسان 2013، بتنفيذ ضربات جوية في عمق الأراضي السورية، يدين بأشد العبارات انتهاك السيادة السورية من قبل حزب الله، وإعلان أمينه العام الحرب على الشعب السوري وقتله أبناء شعبنا في السيدة زينب والقصير والغوطة الشرقية لدمشق وسائر الأراضي السورية، ويعتبره عدواً للشعب السوري يجب مقاتلته ودحره.

كما يدين موقف النظام المتواطئ ضد شعبه مع عدو أجنبي، ويطالب بمحاكمة رموزه بتهمة الخيانة العظمى، ويؤكد أن الشعب السوري الذي واجه ولا يزال، أقسى أشكال العنف على يد النظام وأعوانه في الداخل والخارج، سينتصر في النهاية وسينال حقه في الحرية والعدالة ويبني دولته الديمقراطية، رغم تكالب الأعداء.

الحيز العام خارج السلطة... عن الإعلام البديل

• حمزة المصطفى



ابتعدت عن كونها إطاراً تفاعلياً للناس، وعمدت إلى فرض قيمها وتوجهاتها الأيديولوجية على المتابعين لها، الأمر الذي أدى إلى عزوف شريحة واسعة عن متابعتها.

وفي محاولة لإنتاج واقع جديد خارج هيمنة القنوات الإعلامية وصفحات الفيس بوك، بدأت فعاليات مدنية ومجتمعية بمحاولات جديدة تمثلت في مشاريع صغيرة لصحف مطبوعة أو إلكترونية مناطقية أو قطرية انتشرت في عموم سورية وخاصة في المناطق المحررة.

من السابق لأوانه تقييم هذه التجربة ومدى نجاحها في التأثير، لكن - وبعد الاطلاع على غالبية ما أصدر حتى الآن - يمكن القول أن هذه المحاولات تبشر بواقع إعلامي يعيد للثورة ألقها ويخرجها من التنميطات السائدة، ويعبر عن التفاعلات المجتمعية بطريقة جديدة خارج القيود سواء من السلطة، أو الأطر الجديدة التي تحاول فرض توجهاتها.



بالطبع هناك كثير من العوائق أمام الإعلام المطبوع في زمن الثورة، كمحدودية الإمكانيات، ونقص التمويل، والاعتماد على العمل التطوعي، وعدم التقيد بالمعايير الصحفية والإعلامية، وجشع الممولين وانتهازيتهم، وربطهم بين الدعم وفرض التوجهات والإيديولوجيات، لكن الثورة التي تجاوزت التحديات قادرة على اجتراح حلول للمصاعب بفضل جيل جديد مؤمن بوطنه، وعدالة قضيته، واستعداده للبدل والعطاء.

هذه الصحف هي نويات ناشئة في عالم الإعلام، تلتقي فيها الآراء بدون تحزب أو اصطفا، وهي مؤهلة لأن تكون منتديات شبه مفتوحة لتبادل الآراء وإنتاج قيم جديدة تلائم ثورة الكرامة، وهدفها في الحرية والديمقراطية.

إن نجاح هذه التجارب يعني استرداد المجال العام المختطف من قبل السلطة، وجهات أخرى كثيرة، بما يساهم بفتحه أمام الجمهور من جديد.

أما في الدول الديكتاتورية فتحتل السلطة من خلال مؤسساتها الحزبية والنقابية الحيز العام بما يمنع تبادل الآراء والمواقف والاتجاهات، وما يخرج عن سلطتها من نقاشات فكرية أو سياسية تكون أسيرة الصالونات أو النخب وتبقى ضمن الإطار الضيق المحدود من دون أن تنتقل إلى المجتمع.

لقد كسرت الثورات العربية الواقع السابق، فالجماهير الذين احتشدوا في ساحات التغيير والحريّة سواء في تونس، مصر، أو اليمن خلقوا مجالاً عاماً خارج سيطرة السلطة واستطاعوا إنتاج قيم ورموز تعممت بعد نجاح الثورات في هذه البلدان.

«خلقت الجماهير المحتشدة في ساحات التغيير حيزاً عاماً جديداً»

وقد حاول ثوار سوريا تكرار وتقليد تجارب الثورات الأخرى لكن قمع السلطة، وتركيزه على وأد الاعتصامات بأي طريقة منع ذلك، ما حدا بالسوريين للبحث عن مجال عام جديد خارج سيطرة السلطة وسطوتها فكان ذلك في الشبكة العنكبوتية الإنترنت، خاصة في وسائل التواصل الاجتماعي.

تأسست خلال الثورة كثير من صفحات الفيسبوك التي اضطلعت بمهمة تعبيرية كاشفة في نقل الأحداث التي حاولت السلطة التعقيم عليها، من ثم اضطلعت بمهمة صناعة القيم والرموز وسبر آراء المتابعين الافتراضيين لها وتعميمها، كقيم ورموز ثورية مثل تسمية أيام الجمع، علم الاستقلال، الخطاب السياسي للثورة والمعارضة، والحقيقة أن فاعلية هذه الصفحات لم تكن لتوجد لولا تبني القنوات الإخبارية المؤيدة للثورة (الجزيرة والعربية) الرموز والقيم السياسية المنتجة من خلالها.

على أهمية النجاحات التي حققتها صفحات التواصل الاجتماعي لاسيما في العام الأول من الثورة، إلا أن دورها تراجع لأسباب عدة منها تحول الثورة إلى ثورة مسلحة بشكل قلص من أهمية التعبئة والتحفيز الجماهيري، وتطور الأدوات الإعلامية للقنوات الإخبارية من خلال تقنية البث المباشر، وإرسال فرق إعلامية متخصصة إلى الميدان بعد بروز ظاهرة المدن المحررة. يضاف إلى ذلك أن هذه الصفحات

ليست فكرة الحيز أو (المجال) العام حدثية محضة، بل تجذرت في النقاشات والنظريات الفلسفية منذ عهد الإغريق، وشهدت عملية تطور تاريخية على مر العصور. فالنظريات القديمة لم تكن تمايز بين الدولة والمجتمع بالمعنى الحديث، ولم يحصل هذا التمايز بمعناه الحقيقي إلا مع تطور نظريات الإعلام وتأثير وسائل الاتصال منتصف خمسينيات القرن المنصرم.

«في الدول الديكتاتورية تحتل السلطة الحيز العام وتمنع تبادل الآراء»

لسنا في وارد نقاش النظريات التي ناقشت مفهوم الحيز العام وتعريفاته المختلفة، لكننا سنقتبس التعريف المبسط الذي استخلصه عالم الاجتماع الألماني يورغن هابرماس لمفهوم الحيز العام وهو «التقاء الناس في منتديات شبه مفتوحة للمناقشات العامة».

يلائم هذا التعريف المبسط التفاعلات السياسية والاجتماعية التي تجري في الدول الديمقراطية، فالمنتديات شبه المفتوحة في هذه الدول تبدأ على مستوى القاعدة (أحزاب، جمعيات، منظمات مجتمع مدني)، وتصل إلى البرلمانات التي تمارس الدور التشريعي والرقابي، وتنتهي في وسائل الإعلام المفتوحة للجميع.

الإعلام السوري في عهد البعث

وتسعى لبناء سورية بروح الشباب التي يتمتع بها الرئيس القادم، ونشرت الصحف وقتها ملفات لفاستدين تم كشفهم عبر الصحافة الحكومية ضمن حملات لمكافحة الفساد تبين فيما بعد أنها كانت حملات لإزاحة بعض المتنفذين الذين يشك بولائهم فيما لو تسلّم بشار الأسد مقاليد الحكم.

ومع اغتصاب الأسد الابن السلطة عبر مسرحية قام مجلس الشعب بتمثيلها، بدأ الرئيس الجديد بالظهور بمظهر الإصلاح في جميع النواحي عدا الناحية السياسية طبعاً، فتحت شعار الإصلاح الاقتصادي أوجد حلاً اقتصادياً لرأس المال السياسي الذي تم نهبه عبر ثلاثة عقود، والذي لم يكن الشكل الاقتصادي الاشتراكي ليسمح باستثماره ضمن البلد، فتحت عملية التحول إلى ما سمي باقتصاد السوق الاجتماعي، وعلى الصعيد الإعلامي تم إصدار قانون يسمح بإصدار صحف خاصة مع رقابة أمنية عليها أشد من الرقابة على الصحف الرسمية، فكان إصدار هذا القانون فرصة لتبويض المال السياسي عبر إصدار صحف خاصة، كما شكل فرصة للمتنفذين سياسياً ومالياً للاستثمار في مجال الإعلام ليمتلكوا إضافة إلى السلطة السياسية والاقتصادية سلطة إعلامية، ويساهموا باسم الانفتاح الإعلامي بتلميع صورة السلطة والسعي لكسب ود الدوائر الأمنية، التي كانت تقوم بدور المشرف الحقيقي على السياسات التحريرية في تلك الصحف، فظهرت ثلاثة أنواع من الصحف الخاصة: النوع الأول هي الصحف الحزبية التي كانت تصدر باسم أحزاب الجبهة مثل: (جريدة النور، الاتحاد الاشتراكي، قاسيون، .. وغيرها)، وكانت توجهات هذه الصحف محكومة بتوجهات أحزابها الجبهوية التي كانت بعثية أكثر من البعث ذاته.

«أصبحت الصحف في عهد البعث منبراً للمتملقين»

أما النوع الثاني من الصحف فكان الصحف التي يمتلكها أبناء المتنفذين سياسياً، والذين جنوا ثروات عبر استغلال مناصبهم مثل: (جريدة بلدنا، التي يمتلكها مجد سليمان ابن بهجت سليمان، وجريدة الوطن، التي تمتلكها شركة شام القابضة التي تعود ملكية معظمها إلى رامي مخلوف ابن خال الرئيس،...) وهي صحف تعمل بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية في رسم السياسات الإعلامية.

1970، كرس حالة الهيمنة على الرأي العام وقام بتأطير الإعلام المطبوع ضمن ثلاثة صحف (البعث، الثورة، تشرين)، التي هيكلها على شكل مؤسسات حكومية منها ما يتبع للقيادة القومية للبعث (جريدة البعث)، ومنها ما يتبع للحكومة مباشرة، فيما جميع تلك الصحف تخضع لرقابة الأجهزة الأمنية، كما فرض رقابة صارمة على المطبوعات العربية والأجنبية، إذ حصر توزيعها عن طريق وزارة الإعلام التي لا تسمح بنشر أي مطبوعة مالم تخضع للتدقيق والتمحيص كما



قام بتحويل العمل الصحفي إلى عمل وظيفي روتيني يستخدم كأحدى أدوات الأجهزة الأمنية، سواء لناحية تلميع صورة من ترضى عنهم تلك الأجهزة أو تشويه صورة من تشك بولائه للقيادة، أما بالنسبة لجوانب العمل الصحفي الأخرى، فحتى ينجح الصحفي في ظل نظام الأسد الأب كان عليه أن يعلم أنه يعيش في قلعة صمود وتصدي، تحت ظل قيادة حكيمة يقودها قائد ملهم، كل ما يقوم به من حركات وسكنات هي عطايا ومكرّمات، وبالتالي اقتصر مهمة الصحفي في تلك الفترة على التمجيد بعطايا القائد الملهم ومكرّماته من خلال منظومة جمل أعطت الصحافة في تلك الفترة شكلاً يكاد يكون نسخاً مكررة مع التغيير في مكان وتاريخ الحدث الذي تغطيه تلك الصحف، إذ أصبحت تلك الصحف منبراً للمتملقين ليعبروا عن ولائهم لمدرسة الحزب القائد للدولة والمجتمع بأشد حالات النفاق بلاغة، وعلى صعيد تغطية الأحداث الخارجية كانت القضية الفلسطينية وحكاية الممانعة ومواجهة الهجمة الإمبريالية الشرسة هي الحامل الرئيسي الذي تقوم عليه أخبار الصحف في دولة البعث، طبعاً إضافة إلى أخبار استقبالات، ووداعات، وتحركات القائد الرمز، وفي أواخر تسعينيات القرن الماضي نجح نظام البعث في استغلال الإعلام لتلميع صورة بشار الأسد كشخصية نزيهة تحارب الفساد

عيسى سميسم



لا يكاد يمر شهر دون أن نسمع خبراً في حدث جليل من شأنه أن يقلب الموازين في الثورة السورية، يتم تناقله عبر صفحات الفيس بوك كخبر موثوق، ليتم التعامل معه بعدها من قبل الناس وبعض وسائل الإعلام على أنه حقيقة مطلقة، يتم ربط كل ما يجري من أحداث سياسية وتحركات ميدانية انطلاقاً منها، ثم يتبين بعدها أن هذا الحدث الجليل ما هو إلا شائعة قد تسببت في إحباط الرأي العام المؤيد للثورة، بدءاً من انشقاكات فاروق الشرع المتكررة، مروراً ببيانات إعلان معركة دمشق الكبرى، وليس انتهاءً بإعلان مقتل بشار الأسد على يد (أبو علي خبية)، كلها شائعات أدت إلى التشكك الإعلامي وعدم وجود مصدر إعلامي ضمن الإعلام البديل على درجة من الموثوقية بحيث يرد عليها أو يتعامل معها، لكن رغم هذا التشكك الإعلامي إلا أن هناك محاولات يتمتع قسم منها بقدر من الجدية تبشر بخلق نواة لحامل إعلامي موضوعي يغطي الأحداث السورية من الطرف الآخر، ويفند الرواية الكاذبة عن الأحداث، التي اختلقها النظام بشكل مخالف للواقع ودرسها بعناية، ويحاول تزويجها للرأي العام.

«أدرك النظام البعثي أهمية الإعلام فاستولى على وسائل النشر»

فالنظام البعثي في سورية ومنذ استيلائه على السلطة بانقلاب الثامن من آذار عام 1963، أدرك خطورة الإعلام على وجوده كنظام شمولي، إذ كان البيان الثاني الذي أصدره حزب البعث العربي الاشتراكي، هو البيان الذي استولى بموجبه على وسائل النشر والطباعة العامة والخاصة وأغلق من خلاله جميع الصحف والمجلات التي كانت تصدر قبل الثامن من آذار، بما فيها الصحف الحزبية وأبقى على الصحف الرسمية والناطقة باسم البعث. ومع استيلاء حافظ الأسد على الحكم عام

تأثير الثورة على الصحافة السورية الرسمية

مؤسسات تابعة للقطاع العام أو الخاص، حيث تأخذ مؤسسات القطاع العام نسبة 75% من حجم الاشتراكات وبقية 4 آلاف ليرة سنوياً للعدد الواحد، بينما يأخذ القطاع الخاص نسبة 10% من مجموع الاشتراكات وبنفس القيمة التي تسري على مؤسسات القطاع العام، في حين توزع نسبة 15% من الاشتراكات على الأفراد بقيمة 2400 ليرة للعدد الواحد سنوياً. كما توزع «تشرين» نحو ألف عدد مجاناً، وذلك «تكريماً» منها لبعض الشخصيات. أما الأعداد المرتجعة من سوق الاستهلاك إلى شركة توزيع المطبوعات فتنازل نسبتها الخمسين بالمئة من مجموع ما تأخذه، علماً أن التوزيع لم يعد يصل إلا إلى بعض المحافظات كدمشق والمنطقة الساحلية وبعض المناطق الجنوبية. وكما يعتبر معظم قراء الصحف السورية أنها متشابهاً إلى حد التطابق في مضمونها وطرحها، كذلك لا يختلف الأمر كثيراً فيما بين هذه الصحف على صعيد عمليات الطباعة والتوزيع والتكلفة المالية، وكذلك التراجع في عدد النسخ المطبوعة والذي تعود أسبابه بالدرجة الأولى إلى صعوبة توصيل هذه الصحف إلى العديد من المناطق الساخنة، إضافة إلى التقليل من حجم الخسائر نتيجة تراجع حجم الإعلان التجاري وغيره، إذا لم يكن انعدامه في الصحف السورية، بما فيها الصحيفة اليومية السياسية الخاصة (الوطن)

«تطبع الصحف الرسمية

نصف عدد نسخها ولا

تتمكن من التوزيع في

الأماكن الساخنة»

وهي اليومية الوحيدة المرخصة في المنطقة الحرة، والتي تعود ملكيتها لرجل الأعمال رامي مخلوف (ابن خال الرئيس)، حيث كانت «الوطن» تطبع قبل الأحداث نحو 25 ألف نسخة ثم تقلصت الكمية إلى نصفها بعد ذلك، يباع معظمها عن طريق شركة توزيع المطبوعات أيضاً دون أن يكون للصحيفة اشتراكات إلزامية كالتي تسري على الصحف الرسمية، ولكن أيضاً لا تحصل «الوطن» على حصة من إعلانات الدولة التي تذهب كلها للصحف الرسمية.

يتبع صفحة 14 <<

تكرس الإعلام الرسمي وشبه الرسمي بشكل كبير بوقاً لخطاب النظام السياسي عن «الأزمة» تحت يافطة الرسالة الوطنية والموقف الوطني في مواجهة حرب إعلامية شرسة تشنها ضد سورية بعض وسائل الإعلام الخارجي، العربية والأجنبية، «الشريكة في سفك دماء السوريين» حسب مقولة النظام وماكينته الإعلامية. «تشرين - الثورة - البعث» هي الصحف الرسمية اليومية الثلاث، التي يكاد المواطن السوري لا يعرف غيرها لعقود، ويعتبر أنها تكاد تكون نسخة واحدة عن بعضها، وذلك بسبب مركزية هذا الإعلام، واعتماده، بشكل كبير على مصدر أنباء واحد في أخباره، وخاصة السياسية منها، وهو وكالة «سانا» الحكومية أيضاً.

«تراجع الدور الكبير للإعلام

الرسمي والخاص بعد الثورة لا

سيما المقروء منه»

منذ بداية الأحداث، تمر هذه الصحف بأسوأ حالاتها على كل الصعد، وإن نظرة سريعة على واقعها اليوم يبين مدى التراجع الذي أصاب هذه الصحف، وبالأخص على صعيد عدد النسخ المطبوعة من كل صحيفة حيث تدنى بعضها إلى أقل من النصف، فجريدة تشرين مثلاً كانت تطبع نحو 50 ألف عدد يومياً قبل اندلاع الأحداث، أما خلالها فيتراوح عدد النسخ المطبوعة بين 20 إلى 30 ألف نسخة على أبعد تقدير، مع نسبة تلف تساوي 4% ، ويذهب من الأعداد المطبوعة نحو 12 ألف عدد وبسعر رمزي جداً إلى الإدارة السياسية التي توزعها على الجيش والقوات المسلحة، في حين توزع الصحيفة عن طريق «شركة توزيع المطبوعات» الحكومية حصرياً التي توصله بدورها إلى منافذ البيع للمستهلك. علماً أن سعر العدد الواحد من جريدة تشرين هو 10 ليرات سورية للمستهلك، في حين أن تكلفة إصدار النسخة الواحدة نحو 50 ليرة سورية في هذه الأونة بعد أن كان العدد يكلف نحو 35 ليرة قبل اندلاع الأحداث، وكذا الصحف الأخرى، الثورة والبعث الناطقة باسم حزب البعث الحاكم. أما الاشتراكات فتتولى إدارة الجريدة تسويقها بشكل مباشر دون المرور بشركة توزيع المطبوعات، حيث هناك نحو 6 آلاف عدد تذهب للمشاركين، سواء أكانوا أفراداً، أو



■ خالد الرضوان

لم يعرف الإعلام السوري، بشقيه الرسمي والخاص، تراجعاً على المستويات كافة، مثلما شهدته ويشهده خلال ثورة الشعب السوري ضد نظامه القائم والمتحكم بكل مقومات حياة السوريين، منذ نحو خمسين عاماً. ذلك أن النظام ومنذ بداية حكم البعث فرض هيمنته شبه المطلقة على قطاع الإعلام، إلى أن جاء حافظ الأسد عام 1970 وفرض سطوته الكاملة على كل مفاصل الحياة، وبينها الإعلام بكل أشكاله، المقروء والمسموع والمرئي، ولاحقاً الإلكتروني في عهد ابنه بشار. وكما في أي نظام شمولي استبدادي، اقتصر قطاع الإعلام السوري على الإعلام الرسمي السلطوي الناطق باسم النظام والتابع لتوجهاته والمنفذ لتوجيهاته وسياساته وبشكل أحادي الجانب، حيث يصعب إن لم يكن من المستحيل أن يخرج هذا الإعلام عن السياسات المرسومة له سلفاً، فاقترنت الساحة الإعلامية على هذا الإعلام الرسمي، حتى بات لوقت طويل المصدر شبه الوحيد للمعلومات والأخبار التي يريد النظام وماكينته الإعلامية إيصالها للمتلقي السوري. ولا غرابة أن تُعد أن يتم اختيار الكوادر الإعلامية ولاسيما المسؤولين في المفاصل الإعلامية والإدارية في المؤسسات، من الموالين للنظام ولو على حساب الكفاءة، كما هو معمول به في مختلف المجالات الأخرى في سورية. ورغم كل ذلك، فإن اللافت خلال الثورة السورية كان التراجع الكبير في دور الإعلام الرسمي و«الخاص»، كما ونوعاً، ولاسيما المقروء منه، ولو افترضنا أنه كان هناك هامش حرية بسيط في تناول الموضوعات العامة، فقد تلاشى هذا الهامش نهائياً خلال العامين المنصرمين، حيث ومنذ بداية «الأزمة» أطلق عليها النظام مصطلح «المؤامرة» الكبرى عبر الإرهاب الذي يستهدف سورية أرضاً وشعباً ووحدة ودوراً وقراراً سيادياً، وكذلك «ضرب محور المقاومة والممانعة» في المنطقة وغير ذلك، حتى

حقوق اللاجئين وفق الاتفاقيات الدولية

• إعداد: كاروان آرام

مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا



CENTER FOR CIVIL SOCIETY
AND DEMOCRACY IN SYRIA

وتحقيقاً لهذا الغرض توجب على الدول المتعاقدة أن توفر الحقوق الخاصة باللاجئين على أراضيها، وتتضمن الاتفاقية أيضاً تمتع كل لاجئ، في الدولة المتعاقدة بنفس المعاملة التي يتمتع بها المواطن من حيث حق التقاضي الحر أمام المحاكم، بما في ذلك المساعدة القضائية، ولا يجوز لأية دولة أن تطرد لاجئاً أو ترده بأية صورة من الصور إلى حدود الدولة التي قدم منها وهو مهدد بالخطر.

«لا يجوز لأي دولة أن تطرد لاجئاً أو ترده إلى حدود الدولة التي قدم منها»

تمنح الدولة المتعاقدة اللاجئين المقيمين حق اختيار محل إقامتهم والتنقل الحر ضمن أراضيها، كما تمنح المقيمين منهم بصورة نظامية في إقليمها أفضل معاملة ممكنة تمتع، في نفس الظروف، لمواطني بلد أجنبي في ما يتعلق بحق ممارسة عمل مأجور، على أن تنظر بعين العطف في أمر اتخاذ تدابير لمساواة حقوق جميع اللاجئين بحقوق مواطنيها ولا تطبق على اللاجئين التدابير التقييدية المفروضة على الأجانب من أجل حماية سوق العمل الوطنية والسماح لهم بممارسة عمل لحسابهم الخاص في الزراعة والصناعة والحرف اليدوية والتجارة، وكذلك في إنشاء شركات تجارية وصناعية.

ومن حق اللاجئ على الدول المتعاقدة أن تصدر له بطاقات هوية شخصية، ما دام موجوداً على أراضيها ولا يملك وثيقة سفر صالحة تمكنه من السفر خارج هذه الدولة، أو لمن يتعذر عليهم الحصول على وثيقة سفر من بلد إقامتهم النظامية من اللاجئين الموجودين في إقليمها، وعلى جميع الدول المتعاقدة أن تعترف بوثائق السفر التي أصدرتها أطراف الاتفاقيات الدولية السابقة في ظل هذه الاتفاقيات، وتعاملها كما لو كانت قد صدرت من الدولة صاحبة الشأن.

«يتمتع اللاجئون وفق الاتفاقية بحق

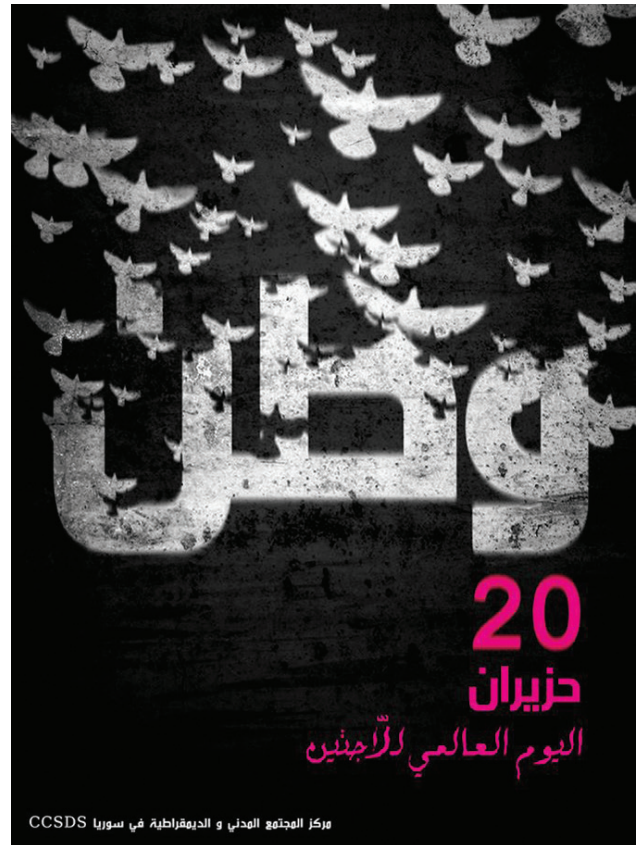
التقاضي أمام المحاكم»

من هنا يتوجب على المنظمات المدنية والإعلامية أن توعي اللاجئين السوريين بحقوقهم وفق شرعة الأمم المتحدة.

اللجوء إحدى المعضلات الكبرى التي تخلفها الحروب والنزاعات المسلحة متمثلة بتشريد مئات الآلاف من البشر عن أماكن سكنها، إلى دول أخرى بحثاً عن الأمان ومتطلبات العيش ومن هنا وضعت قوانين من قبل الأمم المتحدة في ما يخص حقوق هذه الفئة من البشر في بلدان الإقامة الجديدة التي لجأوا إليها.

واللاجئ؛ هو كل شخص هجر خارج بلده نتيجة أحداث وقعت فيها وبسبب خوفه من التعرض للاضطهاد، بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، أو لتحول منطقة سكنه وإقامته إلى ساحة صراع بين أطراف مسلحة متصارعة.

«يحق للاجئ اختيار محل إقامته في بلد اللجوء ويحق له ممارسة عمل مأجور»



ومن هنا جاءت الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والأشخاص المهجرين خارج بلدانهم الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية في حالة وقوعهم ضحية للنزاعات المسلحة، خاصة اتفاقيات جنيف لسنة 1949 وبروتوكولها الإضافيين لسنة 1977، التي اعتمدها الأمم المتحدة ووقعت عليها جميع الدول من أجل التأكيد على مبدأ تمتع البشر جميعاً دون تمييز بالحقوق والحريات الأساسية.

الإعلام البديل كضامن لحقوق الإنسان

ملف الاعتراف بحق الإنسان في الوصول للمعلومات والتواصل



حق الوصول إلى المعلومات والتواصل: حقوق أساسية

المعلومات هي الثروة التي يتشاركها الجميع، ولا يمكن ولا يجب بأي حال من الأحوال أن يتم احتكارها من قبل بعض مجموعات الاتصال العالمية، كما أن المنظمات المؤلفة حصرياً من الصحفيين لا يمكن لها أن تكون ضامناً حقيقياً لجودة المعلومات، وتحديدًا المنظمات التي ترتبط بالضرورة بمصالح مهنية أو مصالح شركات. تجمع «السلطة الخامسة» كل من يكافح ضد مصادرة حق التعبير وحق الحصول على المعلومات، لأن حرية التعبير الجماعية وحرية الإعلام، المرتبطتين بشكل جوهري، تنطويان على مسؤولية اجتماعية وجماعية قوية.

إن وجود الإعلام التعددي والمستقل، في جميع أنحاء العالم، يعد من الأمور الحيوية وحيثما تصدر حرية الكلام وتجتزأ المعلومات، فإن حرية الفرد سوف تكون مهددة.

إن الهدف من الحملات الإعلامية يتمحور حول الاعتراف أن حق الوصول إلى المعلومات والتواصل هو من حقوق الإنسان الأساسية التي تعتبر المشاركة والوصول من ركائزها الرئيسية، ولا يتعلق الأمر هنا فقط بضمان حصول المجتمع على المعلومة، سواء بصورة مستقلة أو جماعية ولكن أيضاً ضمان حرية التعبير لجميع الأفراد والجماعات والمجموعات دون الخوف من القمع أو الرقابة.

والحق في التواصل ينطوي على مجموعة من الحقوق الأخرى؛ إذ لا يمكن أن يكون هناك أي حق بمعزل عن الحق في الكلام والتعبير عن الأفكار أو المشاعر الخاصة.

نشطاء إعلام الثورات الافتراضيين

أثبت الربيع العربي الذي بدأ خلال العام 2011 أن وسائل الإعلام البديل لا تقنع بدورها كأداة لنقل المعلومات، أو كمجرد نافذة مفتوحة على ما يحدث في العالم، بل استطاعت هذه الوسائل أن تقوم بدور ممتاز كمحفز على التغيير وكواعد «بعقد اجتماعي جديد»، كما رأينا في تونس ومصر.

كما أن الثورات العربية استطاعت أن تثبت في أن معاً السلطة الكبيرة التي تتمتع بها

الاعتراف بالدور الجوهري الذي لعبته وسائل الإعلام التقليدية التي عرفت كيف ترتبط بهذه الوسائل الديناميكية الجديدة.

وهكذا استطاعت قناة الجزيرة الإخبارية فرض نفسها في تونس كقناة سمعية-مرئية قومية حرة في البلاد، وساهمت في نشر شهادات مقدمة عبر الهواتف المحمولة خلال المظاهرات وعلى نطاق واسع جداً.

كما أن القنوات الفضائية لعبت دوراً تكاملياً مع وسائل الإعلام البديل في الثورة السورية، ولم تتردد في نشر الصور الملتقطة بالهواتف المحمولة من قبل النشطاء الإعلاميين في صحفها اليومية المطبوعة.

ساهم هذا الإعلام البديل والجديد بالتعاون مع وسائل الإعلام القديمة أو التقليدية بتقويض قدرة السلطات الحاكمة على السيطرة على المعلومات وعلى قمع الاحتجاجات التي تمكنت من التعبير عن نفسها بشكل كامل في الشارع.

التوثيق:

عن شبكة المعلومات والتوثيق من أجل التنمية المستدامة والتضامن العالمي (RITIMO). تم الاسترجاع بتاريخ 5/6/2013. المقالة الأصلية متاحة باللغة الفرنسية على الموقع التالي:

<http://www.ritimo.org/article50.html>

■ ضوء فريق الترجمة من الفرنسية - زويا منصور

كيف يرمي الإعلام العربي دور شبكات الميديا الجديدة في سوريا

إن مثالا مباشراً يمكن أن يقدم هنا بالتذكير بمجزرة العام 1982 في حماه: ففي حين انطلق متظاهرون مناوئون للأسد بالآلاف في شوارع حماه مطالبين برحيل حافظ الأسد، وجّه الأخير أوامره بسحق التظاهرات تماماً، ما أدى إلى مقتل 10 آلاف متظاهر في أقل من ثلاث أسابيع.

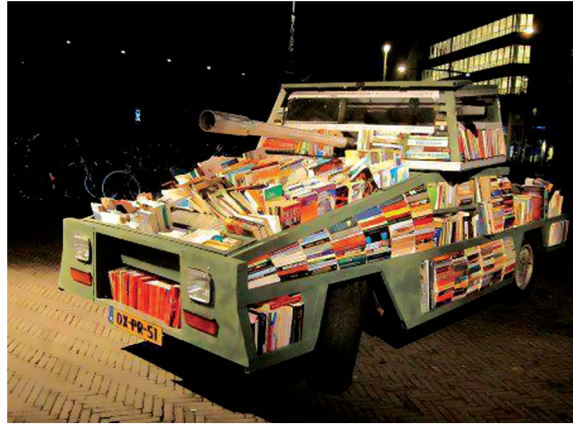
لنتذكر أن فعلاً كهذا لا يبدو ممكناً اليوم نتيجة حضور وسائل التواصل الجديدة، حيث يمكن للصورة اليوم أن تجد جمهورها عبر العالم في اليوم نفسه، بل في اللحظة نفسها لدخولها شبكة الإنترنت.

«حرب أهلية» أون لاين؟

منذ وصوله إلى الحكم في العام 2000، شرع بشار الأسد في محاولة لخلق كل انشقاق ممكن، وقد عمد في فترات معينة إلى حظر مواقع مثل فيس بوك حيث يمكن لمستخدمين سوريين أن يتفاعلوا فيما بينهم ومع آخرين من خارج سوريا أيضاً، في إجراء مضاد عمدت كثير من مقاه الإنترنت في دمشق إلى استخدام «البروكسي» في محاولة للالتفاف على حجب الإنترنت والدخول إلى فيس بوك، ومع ذلك بداية الاحتجاجات لاحظ السوريون أن بإمكانهم الدخول مباشرة إلى موقع التواصل الاجتماعي الشهير.

وبالنسبة للنشطاء السوريين فإن هذا الإجراء الحكومي لم يكن غير حيلة: «ألغت الحكومة الحجب عن موقع فيس بوك لأنها لاحظت أنه سيكون أكثر فائدة لها أن تسمح للنشطاء بالتواصل مباشرة على الموقع ومن خلال شبكتها، لتتمكن فيما بعد من تعقبنا بالاعتماد على مستخدمين موالين لها»، كما تشرح ناشطة سورية.

وفي الواقع أدركت الحكومة السورية سريعاً أهمية مواقع التواصل الاجتماعي وعلى العكس من الحكومات العربية الأخرى، عرفت كيف تستولي على هذه الوسائط وتحولها لخدمتها لتعمل على ملاحقة ومراقبة المنشقين السوريين، ويمكن أن يقول آخرون أن إعادة فتح الحكومة لموقع فيس بوك كان بسبب المتظاهرين الموالين للأسد الذين تظاهروا بالآلاف مع بدايات الاحتجاجات أيضاً، وقد طالبوا بإلغاء حجب المواقع التواصلية، ومهما يكن من أمر وبغض النظر عن السبب وراء إلغاء حجب الموقع فقد تلا ذلك دون أدنى شك معركة بين المستخدمين المناوئين والمؤيدين للنظام جرت وقائعها على صفحات الموقع.



■ ضوءاء فريق الترجمة من

الفرنسية - ربيع صالح

ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي الجديدة في الإطاحة بقيادة البلدان في كل من تونس ومصر، وبدأت المساهمة تلك حاسمة لدرجة وسمت الاحتجاجات بـ «ثورات الفيس بوك» أو «ثورات تويتر» أو حتى «ثورات مواقع التواصل».

الإعلام العربي في المقابل؟ كيف ترى الصحف، وكذلك المحللون والمدونون العرب دور الميديا الجديدة في الثورات العربية وفي الثورة السورية على وجه الخصوص؟

مواقع التواصل الاجتماعي والانتفاضة السورية

خلال ثورتي مصر وتونس، استخدم النشطاء الميديا الجديدة لتنظيم المظاهرات، في سوريا بالمقابل، لم تكن تلك هي الحال بالضرورة: يعرف النشطاء السوريون أن ذلك سيكون مخاطرة كبيرة لأنهم يدركون أن حكومة الأسد تراقبهم من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، وهكذا فنحن نرى مجموعات على فيس بوك تعمل على تنظيم المظاهرات ولكنها لا تعطي معلومات عن موقع وتاريخ التظاهر إلا في الدقائق الأخيرة التي تسبق موعد التظاهرة، كما نجد أن كثيراً من النشطاء السوريين لجؤوا إلى خلق عدة صفحات لهم على موقع فيس بوك ليتمكنوا من حماية أنفسهم في حال اضطروا لتقديم كلمات السر عن حساباتهم على موقع التواصل لعناصر تابعة للحكومة، ولجملة هذه الأسباب المتصلة بالرقابة فقد اعتمد النشطاء بشكل متزايد على تنظيم المظاهرات من خلال نقل المعلومة بشكل شفهي في شبكات المعارف وأوساط المنتفضين، أو من خلال الاعتماد على برامج تواصل أقل عرضة للرقابة، هذا الخوف من استخدام الإنترنت يشرح من بين أسباب أخرى لم تحقق المظاهرات المناوئة للحكومة في سوريا نسبة مشاركة عالية مقارنة بمصر.

ومواقع التواصل الاجتماعي كانت بالتأكيد ورقة في يد الحكومة كما كانت بالنسبة للمتظاهرين ضدها، ولكنها كانت على الخصوص أيضاً أداة تضبط على نحو ما وتساهم في كبح المدى الذي كان يمكن أن تصله السلطات السورية في تنفيذ المجازر.

ومع ذلك وحتى لو احتج الكثيرون على الدور المركزي لوسائل التواصل هذه في الانتفاضات، يبقى من البديهي أن أدوات التواصل الجديدة حملت مزيداً من الشفافية والحرية خاصة بالنسبة لأولئك المقيمين تحت وطأة الديكتاتوريات، لنقل مع ذلك، أن الميديا الجديدة كشفت عن سلاح ذي حدين: إنها ليست وسيلة المضطهد وحسب، بل يمكنها في بعض الحالات أن تكون وسيلة المستبد أيضاً.

«وسائل التواصل الاجتماعي سلاح ذو حدين»

المثال النموذج الذي يمكن له أن يترجم على نحو نافذ هذه الثنائية يتبدى في الحالة السورية، حيث تبدو الحكومة ومن يناصرها فاعلة، تماماً كالمنشقين والمنتفضين، في استخدام هذه الأدوات الحديثة لتتبع أو نزع مصداقية المتظاهرين، من هنا يلجّ السؤال أكثر عن الدور الذي شغلته الميديا في سيرة الانتفاضة السورية منذ العام 2011، كيف ومن كان الأقدر على استخدام هذا السلاح؟ وهل الشبكة العنكبوتية أداة في التحرر أم وسيلة للقمع؟

والحال أن هذه الأسئلة قد أشبعت بحثاً في الإعلام الغربي، ولكن ما هو حال تناولها في



تتمة صفحة 9

الإعلام السوري في عهد البعث



لتبنتز بها بعض الجهات بغرض الإعلان.

وبالنتيجة نرى أن كل السياسات الإعلامية التي اتبعها النظام الأسد في عهدي الأب والابن كانت تتمحور حول تكريس وخدمة النظام السياسي الشمولي ومحاربة كل من يقف في وجه هذا الهدف

أما النوع الثالث فهو الصحف التي أنشأها بعض الذين يمتلكون علاقات ومحسوبيات مع الجهات الحكومية وتعتمد في تمويلها على إعلانات من تلك الجهات مقابل نشر مواد تلمع صورتهم، مثل (صحيفة بقعة ضوء، صحيفة الدبور، صحيفة ليالينا، صحيفة القنديل، وغيرها)، وطبيعة المواد في هذه الصحف لا تتعدى المواد الإعلامية والمواد التي تكتبها

تتمة صفحة 10

تأثير الثورة على الصحافة السورية الرسمية



ومع ذلك كانت صحيفة الوطن رابحة قبل اندلاع الأحداث، نظراً للإقبال الكبير عليها من المعلنين في القطاع الخاص، وكذلك نفاذ معظم الكميات المطروحة في الأسواق علماً أن سعرها 10/ ليرات سورية، أي نفس سعر صحف الدولة، إذا صح التعبير، ولكن بعدد صفحات أقل (12) صفحة، مقابل (20 - 24) للصحف الرسمية، أما اليوم فتطبع صحيفة الوطن نحو نصف ما كانت تطبعه قبل الأحداث، بسبب تراجع الإعلان فيها وارتفاع تكاليف الطباعة، إن لم يكن انعدامه شبه الكامل، وهو ما كان يوفر للصحيفة ربحاً معقولاً، وذلك رغم طلب شركة توزيع المطبوعات منها زيادة الأعداد المطبوعة نظراً لإقبال الزبائن عليها. بالعودة إلى صحيفتي الثورة والبعث، كانت الأولى تطبع قبل اندلاع الأحداث أكثر من 70 ألف عدد، ثم تقلصت الكمية إلى النصف والأسباب لا تختلف، فيما كانت «البعث» تطبع نحو 40 - 42 ألف نسخة تدنت كذلك إلى نحو عشرين ألفاً، والمرجع منهما لا يختلف كثيراً عن مثيلتها في صحيفة تشرين، إضافة إلى التشابه في أمور الكلفة المالية والتوزيع التي تتم عبر شركة توزيع المطبوعات أيضاً، والاشتراكات السنوية وغير ذلك.

وهكذا فإن صفحة مؤيدة للحكومة تسمى نفسها «بشار الأسد» وتتصدرها صورة للرئيس السوري بالزي العسكري وتحتها نقع على شعار الصفحة «سنكون دائماً هنا لنحامي سوريا بفضل حكمة أسدنا البشار»، ولهذه الصفحة أكثر من 233 ألف معجب، وعلى هذه الصفحة نجد أن المتظاهرين متهمون بإثارة القلاقل، وأنهم عملاء للمخابرات الأميركية أو الموساد، ودائماً مع التأكيد على أن الفيديوهات والصور التي ينشرها المعارضون للأسد هي مزورة كلها.

وبالمقابل نجد أن صفحات مناوئة للحكومة مثل صفحة الثورة السورية 2011، والتي تضم أكثر من 315 ألف متتبع، تدار من الخارج ولا يمكن تتبعها من داخل سوريا، النشطاء ضد حكم الأسد لا يترددون أيضاً في نشر فيديوهات على يوتيوب تظهر المظاهرات وعمليات القمع التي تمارسها قوات النظام.

هنا أيضاً ثمة حرب مستعرة بين المعارضين والمؤيدين الذين يحاولون بكل وسيلة تكذيب هذه الفيديوهات على يوتيوب مؤكدين أنها صور مزورة ولا مصداقية لها، لنشر مع ذلك إلى أن بعض هذه الفيديوهات أو الصور تبين لاحقاً أنها مزورة فعلاً، وأنها مستعادة من أحداث في العراق أو لبنان خلال الحرب الأهلية.

بعد كل شيء، خرج آلاف المتظاهرين السوريين ليملؤوا الشوارع مطالبين بنهاية الحكم الاستبدادي، وكان على سوريين آخرين أن يحملوا مهمة قلب الحكومة مستخدمين وسائل الاتصال الجديدة، وكان عليهم أن يتسلحوا بهواتفهم النقالة وكاميراتهم الصغيرة ليصوروا عنف عمليات القمع التي تمارسها السلطات ضد المتظاهرين.

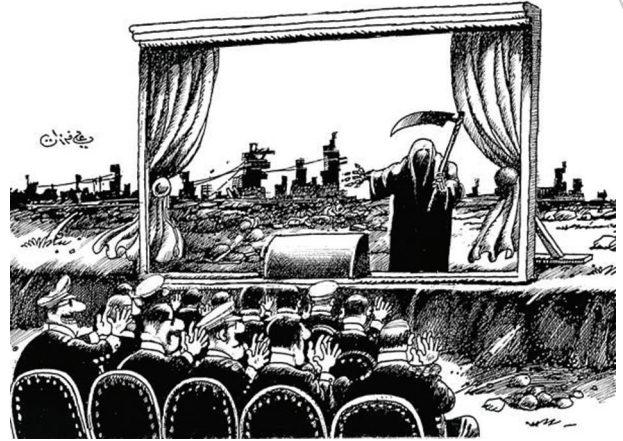
ورغم كل أشكال التضيق تمكن هؤلاء من جعل وسائل التواصل تلعب دوراً بارزاً في سوريا، جاعلين من السياسيين العرب، الصحافيين والحكومات العربية والغربية تبحث عن المعلومات، غالباً من خلال ما يقدمونه هم.

ومع ذلك لا يبدو أن الصحف العربية والمحليين العرب يكرسون الوقت اللازم فعلاً لتناول الدور الذي لعبته الميديا الجديدة في الثورات.

تطغى هنا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية على الخطاب المتصل بالثورة والنقاشات الدائرة في المحطات والصحف العربية، وهي تميل إلى التقليل أخيراً من الدور الذي كان لوسائل التواصل في إطلاق الانتفاضات وفي بنائها لاحقاً.

إنهم لا ينكرون الدور الذي اضطلعت به هذه الوسائل الجديدة، ولكنهم يعتبرون أن الإنترنت لم تكن غير مسرع فقط لهذه الانتفاضات وليس أحد أسبابها إطلاقاً.

كاريكاتور



عمو نجاد.. صار لازم تروح عالبيت
إجا دور روحاني باللعب



